

اقتصاد

فوق الطاولة

الشرق أكثر شرقية

علي محمود هاشم

لا يمكن الفصل بين الهزيمة التي مني بها المشروع الغربي في سورية، وبين تحولها إلى نقطة مفصلية لتقلت آسيا المتدرج من الهيمنة الغربية التاريخية.

الدومينو الذي وعد به الغرب منطلقنا يوماً، يشهد اليوم رد فعله العاكس بالاتجاه، تبعاً لتبدلات جذرية جغرافية واقتصادية بدأت ملامحها الجديدة تكسو وجه آسيا لتبدو أكثر شرقية. اتفاقية بحر قزوين.. التبدل الباكستاني الناعم.. تعزيز نزعة التحرر من البترو دولار.

هذه المحاور الرئيسة، إلى جانب تبدلات أخرى أقل صدق، لربما تعكس مآلات معركة انحسار القبضة الغربية انطلاقاً من جبهة سورية، هذه المعركة التي لربما سيتركها الغرب لوقت طويل نظراً للدومينو الذي يتدرج من بابيتها.

خلال الأسبوع الماضي، أقلت روسيا واحدة من الجروح الطاقوية النازفة في بحر قزوين الذي بقي لنحو ثلاثة عقود مسرحاً للمحاكاة بينها وبين الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، على خلفية صراع مصري مع الغرب الذي جاهد لمنع العودة الروسية إلى المسرح العالمي. في أربعينيات القرن الماضي تقاسم الاتحاد السوفييتي وإيران منفردين النفوذ في قزوين البحر / البحيرة، ورغم أن ذلك لم يشمل الثروات الطاقوية التي يخفيها قاعه، وفي تسعينياته، توازعت السيطرة على إيران جانب روسيا وإيران كل من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان، ما شكل إغراء للغرب في تطويع روسيا، عبر تأمين بدائل لإمدادات الطاقة نحو القارة الأوروبية، فكان مشروع أنابيب نابوكو الذي لم تتأخر روسيا عن محاصرته بالاستحواذ على مصادر ضخه من تركمانستان وسطوى قانونيته بالاستناد إلى التعريف الدولية للمياه المغلقة. أما اليوم، ثمة تاريخ جديد لتجارة الطاقة من هذه المنطقة الغنية بعد إبرام التهاكم التاريخي بين دولة المشاهدة، وهذا يشمل بالتأكيد غاز إيران ليس فقط في قزوين، بل أيضاً في حقول بارانس الأكبر في العالم على الضفة الشمالية للخليج العربي.

وسط هذه البيئة المغدقة من المصالح المتشابكة المتفاهمة، سيكون من شبه المستحيل على الغرب استغلال تناقض الاستقلال على الأسواق بعدما تبدأ آسيا بالتعاون في الإسماخ بخيوط لعبة الطاقة.

مع مجيء عمران خان، رئيس وزراء باكستان الجديد، ثمة تبدل متوقع في موضوع هذه الجغرافية التي تلعب دور المستودع الخلفي للتناقص الديموي على آسيا الوسطى، الحديث المكتسب عن أنابيب الطاقة التي تمر عبر بلاده، بعيد إنتاج مشاريع صينية إيرانية لد أنابيب الغاز بين غربي آسيا وشرقها بما يشمل العراق وسورية وصولاً للمتوسط، ويعيد تعريف البعد الإستراتيجي للبعد الغربي الحديث بالأموال الخليجية نحو مد أنابيب (تابي) من تركمانستان نحو أفغانستان وباكستان والهند.

إذا صحت التوقعات حيال خان، فلن تتأخر الترددات عن التمدد نحو أفغانستان بجغرافيتها الحيوية ضمن الفضاء الآسيوي أيضاً، لتتحول إلى تطورات في هذا الجانب، إلى ما يشبه (الصامولة) في نعش ما تبقى من هيمنة غربية على لعبة الطاقة في جنوبي آسيا.

على مسارات حرب الطاقة الآلية لانتصار آسيا المنتجة والمستهلكة، تخطف نزعة التخلص من البترو دولار، ببطى، لكن بقعة غير مسبوقة، بدءاً من التعاملات المحدودة بالعملة المحلية أو اليورو بين دولها الموردة للطاقة والمستهلكة لها، مروراً ببورصة شنغهاي للنفود الآجلة، وصولاً إلى الجدية الروسية المشهودة - لأول مرة - في قبول النقاش العلني حول استخدام الروبل واليوان واليورو والتومان في تجارتها الخارجية، رغم الكلفة المحتملة على المدى المتوسط مثل هذا القرار.

فمع الصدمات المتتالية (الاضطرارية) التي يوجهها الغرب لما يسمى مجمع الطاقة العالمي، تتعزز - بالمقابل - الطموحات المحلية للتحرك من نظام النقد العالمي القائم على الدولار بما فيه تجارة الطاقة، هذا الأمر، ووفق الاستخدام المفرط له في الحروب الغربية ضد مصالحي الآجلة، بات ضرورة لا يمكن تجاهها، ولن يتأخر اليوم الذي سيتوصل فيه اللاعبون الآسيويون، ولربما بالتعاون مع الأوروبيين، إلى بدائل مناسبة.

الخليجيون يشكلون العلامة الفارقة في الاتجاه العاكس، فهم يبدون كمن لا يقوى على الانتماء إلى آسيا، لربما تبعاً لظروفهم الموضوعية التي تمنعهم من ذلك؛ ليس فقط بسبب اصطناع العروش وحمايتها، بل أيضاً لارتباط بقاء أطمئنتها بوظيفة خدمة السعودية لمصالح الغرب في باكستان وفي آسيا وغيرها، فلا شيء يمكنها، أو حتى تتقن فعله، سوى مزيد من الانخراط الخاسر في حروب الغرب ضد بقية العالم.

قصي المحمد

تمنى عدد من السكان القاطنين في مناطق توصف بأنها عشوائية في دمشق على وزارة الكهرباء إيجاد حل تغذوية لمشاكلهم بطريقة نظامية، حيث إن الأغلبية منهم لا يمكن لهم أن يتحملوا تكاليف تأمين الكهرباء إلى منازلهم نظراً لمحدودية دخولهم وارتفاع تكاليف إيصال الطاقة.

وخلال متابعة «الوطن» لوضع تكاليف إيصال الكهرباء والتي قد تزيد على ١,٥ مليون ليرة سورية للبناء الطابقي الواحد، تحدث مواطنون إنه يمكن لوزارة الكهرباء أن تسهل إجراء التخفيض بالحد الأدنى كما حصل مع سكان المناطق العشوائية ضمن المخططات التنظيمية التي تبعد عن أقرب مركز تحويل ٥٠ متراً وتخفيض تكاليف التغذية إلى النصف بدلاً من تحميلنا جميع التكلفة حالياً والتي قد تصل إلى مئات الآلاف.

وكانت وزارة الكهرباء قد أجرت تعديلاً على مضمون المادة ٢٢ من نظام الاستقلال والمتضمن «عند قيام الشركة العامة للكهرباء في المحافظة بتوسيع شبكتها ضمن المخطط التنظيمي المصدق لتزويد الوحدات المستقلة في الأبنية الجديدة بالكهرباء مقابل تكلفة ٥٠ بالمئة من قيمة التكاليف بدلاً من جميعها».

وتعليقاً على الموضوع أكد مدير مسؤول في وزارة الكهرباء لـ«الوطن» ضرورة قيام الوزارة بإعادة النظر بمضمون المادة ٢٢ من نظام الاستثمار في توزيع الكهرباء الصادر بالقرار رقم ٧٤٣ بتاريخ ٢٥ / ٧ / ٢٠١٣ لحل هذه المشكلة.

تخفيض تكاليف إيصال الكهرباء إلى المناطق العشوائية يحل مشكلة «السرقة»

مدير في الكهرباء لـ«الوطن»: مطلوب إعادة النظر بمضمون مواد في نظام الاستثمار في توزيع الكهرباء



نظم الاستثمار، موضحاً أن ٤٠ بالمئة من الضبوط المنظمة في حالات الاسترجار غير المشروع كانت في المناطق العشوائية المنقرقة، التي في حال إجراء التعديل يمكن أن تتعدى أو تنخفض بشكل كبير جداً.

وأشار إلى أن إجراء التعديل الذي من المفترض أن يوفر الكثير من الأعباء على المواطنين الراغبين بالاشتراك، بالإضافة إلى التقليل من حالات السرقات وزيادة التحصيل المالي «الجباية» للوزارة والتخفيف من الفاقد التجاري بشكل كبير جداً.

وفي السياق ذاته، أكد مصدر في مديرية كهرباء دمشق وجود دراسات مقدمة من القاطنين في المناطق العشوائية التي تم إجراء دراسات مناطق (بستان الدور والمزة ٨٦ وحي الزهور وعش الورور). إلا أنهم لم تنفذ حالياً وأغلب من قدمها يلجؤون إلى الاسترجار غير المشروع بسبب التكاليف الكبيرة التي انضحت من خلال الدراسات والتي لا يمكن لهم أن يتحملوها والتي قد يتجاوز بعضها ٣٠٠ ألف ليرة سورية.

وأشار المصدر إلى أن كهرباء دمشق لم تنفذ إلا دراسة واحدة من بين جميع الدراسات التي تم إجراؤها لبناء أربعة مشتركين في منطقة بستان الدور، لتصل تكلفة إنشاء مركز التحويل إلى أكثر من نصف مليون ليرة سورية (أي ١٣٦ ألف ليرة سورية لكل مشترك في البناء).

موضحاً أن هذا المبلغ لا يمكن لأي مواطن دفعه وخاصة ممن يقطنون في المناطق العشوائية مع عائلاتهم، وهم من يصنفون من ذوي الدخل المحدود.

تغذية محطة التحويل المغذية، وتكلفة نظام عد الكهرباء، ومساهمة المشترك بتكلفة شبكة النقل، بالإضافة إلى أجور الدراسة وإعداد دفاتر الشروط والنقالات الإدارية وأجور الإشراف على تنفيذ الأعمال، ليصار في النهاية إلى تقسيم المبلغ على عدد المستفيدين في المركز.

طالب الاشتراك بالكهرباء على الترتيب ٢٣ كيلو فولط حسب الواقع الفعلي للشبكات.

بالإضافة إلى توافر الاستطاعة اللازمة في الأوقات المطلوبة من خلال إنشاء محطة تحويل خاصة، ليصار أن يستوفي منهم التكلفة الفعلية لمحطة التحويل الخاصة، وتكلفة الخطوط التي سيتم إنشاؤها

مبيئاً أن مضمون المادة ٢٣ من القرار المذكور يوضح آلية التغذية الكهربائية للمناطق العشوائية الموجودة على أطراف المدن، لافتاً إلى أن المادة ٢٣ تطرقت إلى آلية التغذية في حالتين: الأولى إذا كانت المنطقة العشوائية ظهرت كتجمع سكني كبير مثل منطقة «دف الصخر» بجرمانا، والتي يتم تغذيتها من خلال إجراء مراسلات مع وزارة الإدارة المحلية كونها من يتحمل تكاليف التغذية، ليصار إلى إجراء دراسات تكاليف تغذيتها بشكل نظامي بعد اعتماد الإدارة المحلية على تحمل تلك التكاليف دون أن يدفع المشترك أي قيمة فقط ثمن العداد.

وأوضح السواح أن الموسم الحالي جيد وأن سعر الأضحية حالياً يتراوح بين ١٦٥٠ و١٧٥٠ ليرة للكيلو غرام الواحد، وكانت وصلت ليرة الموسم السابق إلى أكثر من ٢٣٠٠ ليرة، أي إن الانخفاض نحو ٢٤٪. وذلك نتيجة الاستقرار في مناطق دمشق والريف البعيد منها، مقدراً أعداد الأغنام بحوالي ٢ مليون رأس عواس بلدي بحسب إحصائيات مديرية الزراعة بدمشق وريفها بعد أن كانت الثروة الغنمية تعرضت للضباب والخطيوط وعدم القدرة على التنقل بين مناطق الرعي المختلفة وكانت تعاني الفيضانات في إعادها ومواقع انتشارها الأمر الذي اختلف حالياً وباتت متوافرة بأعداد جيدة وأسعار مقبولة قياساً للأعوام السابقة.

وأشار إلى أن المحافظة والأجهزة المعنية فيها سمحوا ببيع الأضحية ضمن الأحياء السكنية وذلك بهدف التخفيف من الأعباء على المواطنين وتجنبهم تجشع عتاء التنقل بين الأسواق إلى الريف البعيد عن دمشق لجلب الأضحية.

ولفت إلى السماح لكل محال اللحمة المرخصة في مدينة دمشق بالذبح ضمن المحال وداخل مستلزمات والبرعاية لها من المرامي والتنقل مع عمليات التلقيح.

السواح لـ«الوطن»: ٢٤٪ انخفاض سعر كيلو الأضحية هذا الموسم مسجلاً ١٧٥٠ ليرة

صالح حميدي

وتعنيهم من القيام بهذه الشعيرة الخاصة بعيد الأضحية المبارك وكذلك سحمت بالترخيص المؤقت للذبح داخل أحياء مدينة دمشق.

وأوضح السواح أن هذه الإجراءات الجديدة لهذا العام وتسهيل نقل وبيع الأضحية جاءت للتخفيف من أعباء البحث عن الأضحية وعن أماكن ذبحها، مبيئاً أن الإجراءات المتبعة سابقاً كانت تحصر عمليات الذبح للأضحية داخل سالخ الدولة النظامية الأمر الذي كان يؤدي إلى انتشار عمليات الذبح غير النظامية في أحياء دمشق بشكل عشوائي مع انتشار عمليات الغش والقارة في شوارع دمشق.

وبين أن المحافظة سوف تشرّف خلال هذا الموسم على عمليات ذبح الأضحية ضمن الشروط الصحية بشكل كامل وعلى وضع السعر ومراقبته بالتعاون مع وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وبشكل منتظم وعلى النظافة وترحيل المخلفات الناتجة عن عمليات الذبح إضافة إلى السماح بنقل الأغنام بين المدن السورية تحت إشراف المحافظين بشكل مباشر وضمن جداول وبيانات رسمية موقفة مع انحسار عمليات التهريب بنسبة كبيرة.

لجنة تعديل نظام عمليات المؤسسة العامة للإسكان

الوطن

أو لاثنتين معاً والتخصيص والمخصص والمستفيد والمتنازل والمتنازل له والمتصرف والمستقر إليه والتخصين.

من جانب آخر تسعى مؤسسة الإسكان إلى استكمال تنفيذ ستة أبراج من مشروع الأبنية السكني للأرقام من ١٠ حتى ١٥ في الجزيرة الأولى في ضاحية الوفاء في حاة وهي من أعمال العقد المسحوبة رقم ١٠٤ تاريخ ٢٤/٨/٢٠١١، كما تسعى المؤسسة إلى تنفيذ مشروعات محاضر سكنية في حلب

من هذه المشروعات عشرة محاضر مطابقة في منطقة المصراينة على طريق المطار حلب للأرقام من ٧٣ إلى ٨٨ وحددت مدة ٧٠٠ يوم لتنفيذ هذه المحاضر السكنية بقيمة

تقرب من ٢,٤ مليار ليرة، وتسعى كذلك إلى تنفيذ بناء عشرة محاضر سكنية للأرقام من ٣٠ إلى ٣٤ مع الأضفة الحدائق وفي محيط المحاضر في منطقة المصراينة على طريق

المطار في حلب بقيمة تقرب من ٢,٥ مليار ليرة وحددت مدة تنفيذ هذه المشروعات ٧٠٠ يوم إضافة إلى تنفيذ محاضر سكنية

طابطة للأرقام من ٧٢ حتى ٧٤ مع الأضفة والحدائق في محيط الأبنية السكنية في منطقة المصراينة على طريق المطار بحلب بقيمة تقرب من ٢,٢ مليار ليرة وحددت مدة تنفيذ هذه المشروعات بـ ٧٠٠ يوم.

علمت «الوطن» من مصدر في المؤسسة العامة للإسكان بتشكيل لجنة خاصة لتعديل نظام عمليات المؤسسة، حيث كانت وزارة الأشغال العامة قد أصدرت نظام عمليات المؤسسة الأخير في العام ٢٠١٦، بناء على اجتماع مجلس إدارة المؤسسة.

علماً بأن نظام عمليات المؤسسة العامة للإسكان يحدد مهام وأهداف ودور ونشاطات المؤسسة العامة للإسكان وسوائل وأدوات ممارستها لدورها هذا من خلال هذا النظام الذي يقع في العديد من الأبواب والفتحات الخاصة بمعالجة موضوعات التأجير التوليبي أو الإجارة المنتهية بالتعليق والمقسم المعد للبناء والوحدة العقارية الفرعية لقبول عدد محدد من المتقدمين أو المكتتبين على وحدات عقارية عائدة للمؤسسة في حال زاد عددهم على عدد هذه الوحدات، أو لإعطائهم تسلسل أفضلية،

ويحدد كذلك القيمة الاستبدائية للأرض ومشروعات التطوير والاستثمار العقاري وأصحاب الأراضي المستملكة والانتداب ويعرف المكتب وتسلسل الأفضلية طريقة الفرعة لقبول عدد محدد من المتقدمين أو المكتتبين على وحدات عقارية عائدة للمؤسسة في حال زاد عددهم على عدد هذه الوحدات، أو لإعطائهم تسلسل أفضلية،

هل من المفيد رفع سن التقاعد إلى ٦٥ عاماً؟

رفع سن التقاعد إلى ٦٥ عاماً ضرورة اقتصادية واجتماعية

تفتح «الوطن» باب

الحوار الاقتصادي،

بهدف المشاركة

بالرأي بما يعني قاعدة

المعلومات التي تفيد

في صياغة وتصويب

السياسات والقرارات

الاقتصادية، للوصول

إلى توافق اقتصادي

أفضل.. وهذه

دعوة للمسؤولين

الحكوميين

والأكاديميين

والمراقبين

المتخصصين

للمشاركة بالحوار

حول القضية

المطروحة للقاش

بإرسال مقالات رأي

لنشرها في هذا الركن.

نلتقى المقالات على

البريد الإلكتروني:

info@alwatan.sy

التمهارة دون عمر ٣٧ عاماً الآن، أما المغادرون لأسباب

أخرى فتقترح أعمارهم يوم خروجهم من سورية بين

٣١ و٤٢ عاماً وعلى أساس ذلك يمكن تخمين عمرهم

اليوم، ومن ثم فإن متوسط أعمار اليد العاملة التي

من المحتمل أن يعود جزء منها لا يقل عن ٣٧ عاماً،

وأي تأخير في عودتهم يتحمل عمرهم ضريبة جديدة،

وبافتراض مضي سنتين على إعادة التألم والاندماج

والعمل فإننا بأعمار تقارب ٤٠ عاماً.

في هذا الصدد، إن مؤسسات البلد عامّة وخاصة

تعاين شح الكوادر المدربة والمؤهلة وذات الكفاءة لعدة

أسباب كانت الحرب لبنتها الأساسية، فالهجرة والموت

والتقاعد أبرز تلك الأسباب، وكذلك وبالعودة لقانون

التأمينات الاجتماعية رقم ٩٢ لعام ١٩٥٩ وتعديلاته

بالقانون رقم ٢٨ للعام ٢٠١٤ والذي حدد شروط

استحقاق الموظف للراتب التقاعدي وحدد سقف العمر

التقاعدي بـ ٦٠ عاماً بعد ١٥ سنة خدمة فعلية على الأقل

فإننا نجد أن تحقيق هذا الشرط لجزء مهم من الوافدين

الجدد من الخارج أضحي مستحيلًا نظراً لأن هؤلاء لن

يحققوا شرط سنوات الخدمة عند بلوغهم سن ٦٠ عاماً،

ومن ثم فلن يستحقوا الراتب التقاعدي بحسب قانون

التأمينات الاجتماعية، ومع شح الكوادر العاملة حالياً

في سورية وإحالة الموجود منها على التقاعد عند عمر ٦٠

عاماً فمن الضروري العمل على رفع سن التقاعد إلى

عمر ٦٥ عاماً بدلاً من عمر ٦٠، ويكون للعامل الحرة

فيما إذا بلغت خدماته ٣٠ سنة وبلغ عمره ٦٠ عاماً في

علي محمود محمد